

دور وزارة الصناعة والتجارة في سلامة النشاط الاقتصادي وحماية المستهلك
رؤية حول واقع إنتاج وتداول الألبان في السوق اليمنية

ورقة عمل

مقدمة للندوة التي تنظمها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة حول

"الجودة الغذائية والصحية لمنتجات الألبان في اليمن "

17-18 ديسمبر 2013م

اعداد

محمود ابراهيم النقيب

مدير عام حماية المستهلك

وزارة الصناعة والتجارة

اعداد :

محمود ابراهيم النقيب *

لقد خلصت الورقة من خلال المؤشرات الرقابية على الاغذية الى أن منتجات الالبان المعروضة في السوق اليمني يشوبها القصور وخاصة فيما يتعلق بعدم مطابقة المنتجات المحلية للمواصفة القياسية اليمنية المحددة وطنياً ، حيث تم احلال الزيوت النباتية أوغير المحدد في المنتج بدلاً عن دهون الحليب دون إعلام المستهلك بذلك وهذا يتعارض مع حقوق المستهلك التي حددها قانون حماية المستهلك رقم 46 لسنة 2008م والتي تنص على الزام المزود للسلعة "المنتج" بكتابات البيانات الصحيحة والوافية عن السلعة في بطاقة البيان للمنتج وبشكل بارز وواضح وضمان جودتها ومطابقتها للمواصفات القياسية المحددة وأن عدم احترام المصنعون المحليون للألبان ومنتجاتها لحقوق المستهلك تندرج في اطار الغش والتضليل وبما يستوجب تقديم الاعتذار للمستهلك عن الفترة الماضية التي استغل فيها المستهلك باستهلاك منتجات البان غير مطابقة للمواصفات القياسية اليمنية المحددة .

وترى الادارة العامة لحماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة ان حماية المستهلك اليمني مسؤولية وطنية ينبغي ان تضطلع بها كافة الجهات المعنية التي حددها قانون حماية المستهلك والتي تأتي على راسها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة باعتبارها خط الدفاع الاول لحماية المستهلك وعلى ان يتم دراسة لمنتجات الألبان ومنتجاتها المعروضة في السوق التجاري المخالفة للمواصفات القياسية اليمنية المحددة وان يتم الاتفاق على وضع مواصفة قياسية يمنية مناسبة للمنتج يراعى فيها نسبة الإضافة من الزيوت النباتية ونوعياتها الى نسبة دهون الحليب بحيث يكون المنتج محافظاً على طعمه والقيمة الغذائية الموجودة في الحليب الطبيعي بما يضمن حق الطرفين المنتج والمستهلك. كما يلتزم المزود باحترام حقوق المستهلك من خلال اعطائه البيانات والمعرفة عن المنتج الذي يستهلكه بشكل صحيح وواضح ووافي وأن يحدد هذا على المنتج انه منتج من الحليب الكامل الدسم أ الحليب المضاف اليه زيوت نباتية وأن يتم منع تداول اي منتج من الالبان الصناعية ومنتجاتها سواء كان محلياً او مستورداً في السوق التجاري المحلي مالم يكون متطابقاً مع المواصفات القياسية الوطنية

والدولية والمعتمدة من قبل الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وعلى ان يتم تشديد الرقابة على السوق التجاري اليمني لضبط اية منتجات مخالفة للمواصفات وكذلك اخضاع المنتجات المستوردة من الألبان للتقييم والفحص للتحقق من مطابقة بياناتها مع محتوياتها والمواصفات المعتمدة وعدم السماح بدخول المخالفة منها .

ينبغي العمل على تشجيع الاستثمارات الوطنية في مجال صناعة الالبان ومنتجاتها لتغطية احتياجات المستهلك المحلي منها وتقليل الاعتماد على استيرادها من الخارج وان تتضافر كل الجهود للجهات الرسمية وغير الرسمية في الرقابة على الاغذية وسلامتها لتصب في النهاية في خدمة المستهلك وضمان حماية حقوقه .

وفي الأخير ترى الادارة العامة لحماية المستهلك أن تعمل الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في اطار الاتجاهات المستقبلية لمعالجة قضية الألبان الوطنية ومنتجاتها على اصدار مواصفة قياسية يمنية موحدة للألبان ومنتجاتها مطابقة للمعايير الاوربية الدولية وتطبق على الانتاج الوطني والمستورد ، وكذلك إتباع نظام وضع الجودة على الألبان ومنتجاتها مطابقة للمواصفات المعتمدة كوسيلة لحماية المستهلكين وحث المنتجين على رفع وتطوير مستوى انتاجهم من حيث الجودة ، وعدم السماح باستخدام المواد الكيماوية المضافة لمنتجات الألبان التي تلحق الضرر بالمستهلك واقتصادياته .

* مدير عام حماية المستهلك

وزارة الصناعة والتجارة